Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748
EISSN: 2588-235X

المجلد7 / العدد12 ديسمبر(2019)، ص ص 244-263

دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP

Statistical analytical study of economic freedom index and its role in assessing the investment climate in Algeria in 2018 using ACP method

حكيمة حليمي [1]، ليلى حليمي [2]

Hakima Halimi [1], Leila Halimi [2]

[1] University of Souk Ahras, hakima.halimi@univ-soukahras.dz

[2]University of Blida 2, halimileila41@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/01 تاريخ القبول:2019/12/04 تاريخ النشر:2019/12/30

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية، من خلال دراسة وصفية لتصنيفها خلال الفترة (1995-2018) للكشف عن أهمّ نقاط القوة والضعف، ثم القيام بدراسة إحصائية بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP على مجموعة من الدول مقارنة بالجزائر بناء على مؤشر سنة 2018، بهدف معرفة المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية الأكثر تأثيرا في جاذبية المناخ الاستثماري. وقد توصّلت الدراسة إلى عدم تمتع الجزائر بحرية اقتصادية، فقد صنّفت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية المعدومة، وهو ما يجعل مناخها غير ملائم للاستثمار، كما أوضحت الدراسة الإحصائية تأثير جلّ المؤشرات على المناخ الاستثماري للجزائر مقارنة بدول أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، مناخ الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية، تحليل بمركبات أساسية ACP

تصنيف JEL: E22,C15 ,F21

Abstract :

This study aims to evaluate the investment climate in Algeria according to the index of economic freedom and its sub-indicators, through a descriptive study of the classification of Algeria according to this indicator over (1995-2018). In order to conduct a statistical study by applying the method ACP to a group of countries compared to Algeria on the basis of the 2018 index. The study revealed that Algeria is not in economic freedom, as revealed the statistical study on the impact of most indicators on the investment climate in Algeria compared to other countries.

Key words: *Investment, investment climate, index of economic freedom, method of principal component analysis ACP*

JEL classification codes: F21, E22, C15

المؤلف المرسل: حكيمة حليمي: hakima.halimi@univ-soukahras.dz

1. المقدمة:

يتوقف قرار أي مستثمر أجنبي عند المفاضلة بين عدّة دول واختيار دولة على حساب دولة أخرى لانتقال رؤوس أمواله ضمن استثمارات حقيقية على عدّة عوامل تتلخّص مجملها في مدى ملاءمة المناخ الاستثماري لتلك الدولة وجاذبيته للاستثمار، فالمستثمر اليوم أصبح يدرس ويقيّم الدولة على حساب بيئتها الاستثمارية الشاملة لجميع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى الثقافية، وفي سبيل تسهيل الأمر على المستثمرين الراغبين في الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي بادرت هيئات ومؤسسات دولية مختصة في مجال الأعمال والاستثمار في إصدار تقارير عالمية سنوية تقدّم مؤشرات خاصة بالدول توضّح من خلالها تصنيفها ومكانتها بالمقارنة مع دول العالم بهدف تقييم المناخ الاستثماري.

1.1. إشكالية الدراسة: يفضّل المستثمر الأجنبي أداء أعماله ونشاطاته الإنتاجية منها والخدمية ضمن مناخ ملائم تسوده الحرية الاقتصادية في مختلف المجالات، باعتبارها من الشروط الرئيسية للمنافسة المثلى ونجاح المشاريع الاستثمارية من جهة، وتعبّر عن مجال مهمّ جدا في تصدّر نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، ولذلك يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات المساهمة في تقييم المناخ الاستثماري، من خلال مؤشراته الفرعية العشرة التي تمسّ مجالات مختلفة للحرية الاقتصادية مصنّفة ضمن أربع فئات: سيادة القانون، حجم الحكومة وفعالية في التنظيم إضافة إلى الأسواق المنفتحة.

وعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي المجالات الأكثر تأثيرا على المناخ الاستثماري في الجزائر من منظور مؤشر الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشراته الفرعية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تمّ صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توفّر الجزائر مناخا ملائما للاستثمار من حيث الحرية الاقتصادية؟
- ما هي المؤشرات الأكثر تأثيرا من المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية على جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر مقارنة بدول أخرى؟
- هل يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة من المؤشرات الفرعية ومؤشر الحرية الاقتصادية.

2.1. فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية تمّ صياغة مجموعة من الفرضيات للانطلاق في البحث وهي:

- يتأثّر المناخ الاستثماري بالجزائر بانعدام الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات ما يجعله غير ملائم للاستثمار الأجنبي، وهو ما تؤكّده المراتب المتأخرة في تصنيفها العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية؛
- تعتبر الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة من المؤشرات الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المناخ الاستثماري بالجزائر، باعتبارها تصبّ ضمن مجال الفساد الاقتصادي الأكثر إعاقة لجذبه؛
- لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة من المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للحرية الاقتصادية.

3.1. هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المجالات الأكثر تأثيرا على المناخ الاستثماري في الجزائر من منظور الحرية الاقتصادية، وفقا لدراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراته الفرعية المختلفة باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية ACP بناء على مؤشر سنة 2018، بعد تقييم المناخ العام للاستثمار اعتمادا على مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مقارنة بدول أخرى خلال الفترة (1995-2018).

4.1. الدراسات السابقة:

- ✓ **بقباقي مسعودة، أودينة عبد الخالق، (2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي ومعرفة أي منها أكثر تأثيرا على المؤشر الأساسي وذلك باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (**ACP**)، وخلصت الدراسة إلى أن مؤشر البنية التحتية هو الأكثر تأثيرا على التنافسية الدولية للدول قيد الدراسة
- ✓ **معط الله سهام، (2017)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وذلك بإنجاز دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل للفترة (1996 ـ 2013) تمكّن هذه الدراسة من إبراز أهم عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية التي تساهم بشكل إيجابي في رفع حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ مؤشر الحرية الاقتصادية له تأثير إيجابي في

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 13 دولة عربية محل الدراسة، مع اختلاف تأثير المؤشرات الفرعية بين الإيجاب والسلب.

- ✓ **حليمي حكيمة، زغيب شهرزاد، (2017)**: وقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى البحث عن السبل والآليات الكفيلة بتحسين المناخ العام للاستثمار ما يسمح بتشجيع الاستثمارات المحلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة، وذلك من خلال تقييم نوعي وكمي للمناخ الاستثماري بالجزائر حيث توصّلت الدراسة إلى عدم ملاءمة المناخ في ظل ضعف التنافسية، انعدام الحرية الاقتصادية، وتزايد صعوبات وعراقيل أداء الأعمال فيها، ما يستوجب تقديم آليات كفيلة بتحسينه.
- ✓ **جواد كاظم البكري، (2014)**: حاولت هذه الدراسة اختبار أثر متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار في دولتين عربيتين (البحرين وتونس)، وقد توصل البحث الى تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بدولة البحرين وتونس مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، فجاءت الإشارات جميعها موجبة بالنسبة للبحرين باستثناء متغير التحرر من الفساد.

أما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة في اختيار مزيج مجموعة من الدول من الخليج العربي ومن المغرب العربي ومن آسيا ودول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا لمقارنتها بالجزائر، وذلك بهدف تحليل مناخها الاستثماري وفق مؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراته الفرعية العشرة وصفيا وإحصائيا باستخدام تحليل مركبات أساسية (**ACP**) لسنة 2018، بهدف معرفة أي من المؤشرات الفرعية الأكثر تأثيرا على المناخ العام للاستثمار من منظور الحرية الاقتصادية بالنسبة لمجموعة الدول عامة والجزائر خاصة.

5.1. منهج وهيكل الدراسة: بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بمتغيّرات الدراسة ثمّ قراءة وتحليل مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (1995-2018)، كما تمّ الاعتماد على المنهج الإحصائي باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية (**ACP**) لمؤشر الحرية الاقتصادية لعدد من الدول ومنها الجزائر وفقا لتقرير سنة 2018، وهو ما تجسّد في المحاور الثلاث للدراسة.

2. مفاهيم أساسية حول مناخ الاستثمار ومكوناته.

نظرا لأهمية المناخ الاستثماري عمدت العديد من الدول إلى تحسينه وذلك في جميع المجالات والقطاعات باعتباره المحفز الأول للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم المناخ الاستثماري وإلى المحددات أو العوامل التي تؤثر في جاذبيته.

1.2 مفهوم المناخ الاستثماري: هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

المناخ الاستثماري هو "ذلك المحيط الذي يحفز المؤسسات على الاستثمار والحصول على إيرادات وكل ما يخصّ قرارات المشاريع المنجزة، وذلك وفقا لما يحمله من فرص ومبادرات تسهيلية يوفرها اقتصاد ما" (عياش و مجلخ، 2014، صفحة 395)،كمّا يعرّف أيضا على أنه "مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبنية التي تتمّ فيها عملية الاستثمار، وهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها وتخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة أخرى أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال". (الفاتح، 2012، صفحة 17)

كما يعرّف البنك الدولي مناخ الاستثمار بأنه" مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق امام المنافسة. (عميروش، 2012، صفحة 80) فالمناخ يمثّل جملة من العوامل والظروف المحيطة والمؤثّرة بأداء الأعمال التي تمثّل بدورها كافة الأنشطة الإنسانية المتعلقة بربح الأموال أو هي النشاطات التي من خلالها يقوم فرد أو مؤسسة وبشكل منتظم بإنتاج أو تبادل سلع أو خدمات بهدف تحقيق الأرباح. (فريد، عباس، 2006، صفحة 33)

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنه بتفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض سيؤدي ذلك إلى تشكيل أوضاع وظروف جديدة من شأنها أن تؤثر في اتجاه رؤوس أموال المستثمر، حيث أنّ تهيئة البيئة الاستثمارية تعدّ من أهم عوامل جذب واستقطاب الاستثمار في الدول المضيفة.

2.2. مكونات المناخ الاستثماري: يمكن إيجاز مكونا ت مناخ الاستثمار فيما يلي: (كسرى و طهراوي، 2014، الصفحات 25-26)

أ. النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي :كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار، وتحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفاعلية سياسات الاستثمار والعكس صحيح وتشمل تلك الأنظمة ما يلي:

- **النظام الاقتصادي** :كلما كان النظام الاقتصادي متجها نحو الحرية والانفتاح الاقتصادي وآليا ت السوق كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- **النظام السياسي** :كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار، وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي.
- **النظام البيئي** :ويتكون من مجموعة قيم وعادات وتقاليد المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات ايجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار والعكس صحيح.
- **النظام المؤسسي** :ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:
- **النظام الإداري** :كلما تميز النظام الإداري بسهولة الإجراءات وعدم وجود تعقيدات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.
- **نظام المعلومات الاستثمارية** :كلما توافر نظام يتيح البيانات والإحصاءات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بشكل مفصل ودقيق ومناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

ب. النظام القانوني والتشريعي: إنّ القرارات الاقتصادية في نهاية الامر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية، أو بالتعاقد مع موردين، أو بالالتزام بتوريد بضائع او القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الاطراف، وهكذا فإنّ وجود نطام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار، وفي هذا الصدد فإنّ عدم وجود قوانين أو تعددها وأحيانا تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر، كما أنّ الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية السائدة، بل إنه يعني فوق ذلك فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه سليما، ومدى توافر نظام قضائي عادل وفعال، وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية وبتكلفة معقولة وغير مبالغ فيها. (هند، 2017، الصفحات 41-42)

ج. السياسات الاقتصادية: يتأثر الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بمختلف سياسات الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال سياسة سعر الفائدة تقوم بدور هام في إدارة

الطلب بهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، كما أنها تؤثر في العرض والطلب على الموارد المالية الرأسمالية وقدرات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار، كما أنّ لها تأثير على فعالية سياسة سعر الصرف وعلى تحركات رؤوس الأموال ممّا يؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير والطويل. (داودي، 2012، صفحة 163)

3. تقييم المناخ الاستثماري للجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية:

اعتمدت هيئات ومؤسسات دولية بإصدار تقارير من شأنها تقييم مناخ الاستثمار، وذلك بهدف تسهيل الأمر على المستثمر الأجنبي وإعطائه صورة حول مناخ الاستثمار المراد الاستثمار فيه، فلقد تمّ اختيار مؤشر الحرية الاقتصادية من بين هذه المؤشرات، وتمثّل حرية الأعمال حق الفرد في إنشاء وتشغيل مؤسسة دون تدخّل لا مبرر له من قبل الدولة، حيث تعتبر الأنظمة المرهقة من أكثر الحواجز التي تعرقل الأداء الحر للأعمال، فتعمل على رفع تكاليف الإنتاج، تثبيط الإنتاجية والربحية، تقليل فرص نجاح رجال الأعمال في السوق لا سيما الجدد منهم. (معط الله، 2017، صفحة 76)

1.3 مفهوم دليل مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وهو مؤسسة أميركية بحثية تندرج ضمن مراكز الابحاث وتعمل في مجال اعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة، والحرية الفردية، والقيم الأميركية التقليدية. (كاظم، البكري، 2014، صفحة 50) وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال). ويتكون هذا المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية متمثلة في: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، الحرية التجارية. تمنح لهذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

جدول 1. تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	التصنيف
100-80	**حرية كاملة**
79.9-70	**حرية شبه كاملة**
69.9-60	**حرية معتدلة**

59.9-50	**حرية ضعيفة**
49.9-0	**حرية معدومة**

المصدر: سعدي هند (2017)، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية- دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980 ـ 2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص 117.

2.3 ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية: لأجل معرفة مكانة الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية لا بدّ من الكشف عن التصنيف العالمي الذي تحتله الجزائر حسب التقارير الصادرة عن هذا المؤشر، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر منذ سنة أول إصدار سنة 1995 إلى غاية إصدار سنة 2018:

جدول 2. تصنيف وترتيب الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1995 ـ 2018.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الدليل	55.7	54.5	54.9	55.8	57.2	56.8	57.3	61
الرتبة	/	/	/	/	/	96	93	68
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
الدليل	57.7	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6	59.9
الرتبة	**92**	**84**	**118**	**102**	**102**	**102**	**107**	**105**
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
الدليل	52.9	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7
الرتبة	**172**	**140**	**145**	**146**	**157**	**154**	**172**	**172**

Source : The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 1995-2018, https://www.heritage.org/index/, consulté le 21/07/2019

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الجزائر وحسب الدليل المعتمد في تصنيف الدول من ناحية درجة الحرية صنفت دائما وخلال الفترة (1995 ـ 2001) ضمن دائرة الحرية الضعيفة مع احتلالها لمراتب متأخرة ومتذيلة، وفي سنة 2002 تحسّنت لتحتل المرتبة 68 وتصنّف ضمن دائرة الحرية المعتدلة، لتعود خلال الفترة (2003 ـ 2013) ولمدة عشرة سنوات كاملة وتصنف ضمن دائرة الحرية الضعيفة فخلال هذه الفترة لم تقم الجزائر بأي إصلاحات من شأنها تحسين درجة حريتها الاقتصادية سواء من جانب حقوق الملكية أو العبء الضريبي أو التحرر النقدي أو الفعالية القضائية إلى غيرها من المؤشرات، لتسوء الأوضاع بعدها مع انخفاض أسعار النفط

سنة 2015 وتحتل الجزائر المراتب 157، 154، 172، 172 للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على الترتيب، وتصنف بذلك ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المعدومة، والجدول الموالي يوضح لنا تصنيف لسنة 2018 للمؤشرات الفرعية العشرة لهذا المؤشر وكمحاولة لمعرفة وتحليل أي المؤشرات التي تؤثر تأثيرا سلبيا على مؤشر الحرية الاقتصادية وجعلت الجزائر دائما ضمن الدول ضعيفة الحرية.

جدول 3. دليل وتصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2018.

المؤشر الفرعي	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة حكومة	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية العمل	العمالة الحرة	التحرر النقدي	حرية التجارة
الدليل	27.8	35.2	29	74	45.9	19.2	68.1	48.7	69.9	63.5
الحرية	**منعدمة**	**منعدمة**	**منعدمة**	**شبه كاملة**	**منعدمة**	**منعدمة**	**معتدلة**	**منعدمة**	**معتدلة**	**معتدلة**

Source : The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 2018,p 446, consulté le 21/07/2019
https://www.heritage.org/internationaleconomies/commentary/2018-index-economic-freedom

يقدّم الجدول أعلاه جملة من المعطيات الهامة التي يمكن من خلالها تقديم الملاحظات التالية: (حليمي، زغيب، 2017، صفحة 10)

- ✓ أغلب المؤشرات أقلّ من 50 نقطة، وبالتالي فهي تمثّل مجالات معدومة للحرية الاقتصادية؛
- ✓ يؤثر جمود القوانين والتشريعات والتنظيمات الخاصة بالاستثمار بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة من حيث التسجيل ونقل الملكية وهو ما يقلّل من ضمان توطينه بالنسبة للمستثمر خاصة الأجنبي منه؛
- ✓ يمثّل الفساد بمختلف أشكاله عقبة رئيسية أمام الاستثمار ما يرفع من حجم المعوّقات الإدارية والبيروقراطية (الفساد الإداري) وكذا المالي أمام الاستثمار والتجارة الخارجية...إلخ؛
- ✓ ساهم انفتاح الاقتصاد الجزائري على سياسة مالية توسعية للفترة (2001-2014) نتيجة الطفرة النفطية خلال تلك السنوات بارتفاع الإنفاق التوسعي في زيادة التدخل الحكومي في مختلف المجالات الاستثمارية في ظلّ غياب أو تغييب للقطاع الخاص؛
- ✓ أثّرت المادة **51/ 49** الخاصة بالاستثمار الأجنبي في تقييد حرية الاستثمار، أين لا يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك أي مشروع في الجزائر بأكثر من 49 %من رأس ماله وفي كافة

القطاعات سواء في الفندقة أو الصناعة أو غيرها، كما يساهم الفساد أيضا في الدفع بالمشاريع العمومية على حساب الاستثمارات الخاصة وإعطائها الأولوية في التمويل؛

- ✓ تشكّل السيطرة شبه الكلية للمؤسسات المالية المصرفية التابعة للقطاع العمومي في النظام المصرفي الجزائري أساس ضعف الحرية المالية التي أشار إليها التقرير، في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية الأخرى نتيجة تدخّل السلطات النقدية في عمل تلك المصارف، وفي ذلك تقاطع مع ما سبق الإشارة إليه بالتدخل الحكومي.

فالواضح من خلال المؤشرات الفرعية السابقة أنّ الجزائر لا تملك مناخا ملائما للاستثمار بالنظر للحرية الاقتصادية المنعدمة رغم أنّها تمثّل أساس نجاح الاستثمار في أي دولة.

4. دراسة إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2018 للجزائر وعدد من الدول

بعد القيام بالدراسة الوصفية لمؤشر الحرية الاقتصادية الخاص بالجزائر، سيتم من خلال هذا المحور دراسة إحصائية لهذا المؤشر وذلك بتطبيق طريق التحليل بالمركبات الأساسية ACP واستخراج أهم النتائج المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية وأكثرها ضعفا وقوة بالنسبة للجزائر. وتعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أقدم الطرق في تحليل المعطيات، أدخلت من طرف Hotelling سنة 1933، وأصبحت أكثر حداثة وتطبيقا بتطوّر الحاسوب، وتهدف عموما إلى تمثيل – على شكل بياني-أعظم المعلومات التي يمكن أن يحتويها جدول المعطيات، في الأسطر نجد الأفراد والتي يمكن قياسها بمتغيّرات كمية تكون في الأعمدة، وببساطة فإنّ هذه الطريقة تشكّل معالجة إحصائية للمعطيات. (دحماني، 2007، صفحة 65) حيث سيتمّ التوصّل على النتائج بناء على الخطوات التالية:

- ✍ تحديد المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لـ 15 دولة لسنة 2018؛
- ✍ احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة؛
- ✍ ابراز مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات لتحليل العلاقات ذات الارتباط الموجب أو السلبي، القوي أو الضعيف، ثم اختبار فرضيات الدراسة باختبار نتائج **Bartlett**
- ✍ القيم الذاتية ونسبة الجمود، ثمّ التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية.

1.4. تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على المؤشرات الفرعية

أ. منهجية ومجتمع الدراسية: اعتمدت هذه الدراسة على تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على اعتبار أنها من الطرق السهلة في تحليل المعطيات الكمية والتي تعمل

على إبراز العلاقات فيما بين المتغيرات، أما عن مجتمع الدراسة فتمّ اختيار 15 فرد (دولة) من بينها الجزائر محل الدراسة إلى جانب دول من المغرب العربي ودول من آسيا والخليج ودول متقدمة ودول من أمريكا اللاتينية، كان الهدف من هذا التنويع معرفة أهم الاختلافات على مستوى هذا المؤشر واستخراج واستنتاج أهم نقاط القوة والضعف ومقارنتها دائما بالجزائر محل الدراسة، وفي الجهة المقابلة هناك (10) عشرة متغيرات متمثلة في: حقوق الملكية (PR)، الفعالية القضائية (JE)، نزاهة الحكومة (GI)، العبء الضريبي (TB)، الإنفاق الحكومي (GS)، الصحة المالية (FH)، حرية العمل (BF)، العمالة الحرة (LF)، التحرر النقدي (MF)، حرية التجارة (TF)، موضحة في الجدول **رقم (4)**.

جدول 4: المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لـ 15 دولة لسنة 2018.

COUNTRIES	PR	JE	GI	TB	GS	FH	BF	LF	MF	TF
algeria	27,8	35,2	29	74	95,9	19,2	68,1	48,7	69,9	63,5
Tunisia	49,4	41,7	36,8	73	75,5	61,6	81,4	52,9	77,2	82,1
marocco	53,8	44,3	41,3	70,5	70,5	60,6	69,6	36	82,3	79,4
ed arab emar	76,3	83,4	77,3	98,4	70,9	99	79,9	81,1	80,2	84,3
singapor	98,4	90,9	91,2	90,4	90,6	80	90,9	92,6	85,2	90
mexico	58,6	39	26,9	75,7	78,1	69,8	67,5	59,8	79,2	88
brazil	55,8	55,5	31,4	70,6	50,7	7,7	58,6	46,8	71,4	68,5
hong kong	92,5	84,3	82,8	93,1	90,2	100	96,3	89,4	84,3	90
turkey	54,7	54,5	42	74,7	68,1	93,6	63,3	47,6	72,3	78,6
new zealand	95,1	88,4	95,7	70,5	49,5	98,3	91,5	84,4	90	87,4
egypt	32,7	52,5	32,2	84,2	65,1	1,2	71,5	51,5	69,6	70,9
spain	73,1	62	51,5	62	42,8	36,1	66,3	59	86,7	86,9
japon	86	73,2	79,2	67,4	54,1	49,3	81,7	79,2	85,4	82,3
jardan	57,6	57,3	51,9	92,4	69,4	27,7	63	58,9	88,7	82
united states	79,3	76,9	71,9	65,1	56,5	54,8	82,7	91,4	78,6	86,7

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات تقرير مؤسسة " The Heritage Foundation " ، لسنة 2018.

https://www.heritage.org/internationaleconomies/commentary/2018-index-economic-freedom consulté le 21/07/2019

ب. التعليق على النتائج: بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمعطيات الجدول رقم (4)، وبالاستعانة ببرنامج XL ـSTAT 2019 تمّ الحصول على النتائج كما في الجدول أدناه، إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتغير التحرر النقدي (MF) هو المسؤول عن تمركز

المجتمع لأنه يتميز بأقل انحراف معياري المقدّر بـ 6.837، والمتغير الحرية المالية (FH)هو المسؤول عن تشتت المجتمع نظرا لأنه يمتاز بالانحراف الأكبر المقدر بـ 33.505.

جدول 5. المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة.

Variable	Observations	données ma	données ma	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
PR	15	0	15	27,800	98,400	66,073	21,846
JE	15	0	15	35,200	90,900	62,607	18,922
GI	15	0	15	26,900	95,700	56,073	24,412
TB	15	0	15	62,000	98,400	77,467	11,335
GS	15	0	15	42,800	95,900	68,527	15,953
FH	15	0	15	1,200	100,000	57,260	33,505
BF	15	0	15	58,600	96,300	75,487	11,696
LF	15	0	15	36,000	92,600	65,287	19,011
MF	15	0	15	69,600	90,000	80,067	6,837
TF	15	0	15	63,500	90,000	81,373	8,039

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

ج. مصفوفة الارتباط: نلاحظ من الجدول أدناه رقم (6) ومن مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات وجود العلاقات ذات الارتباط القوي الموجب ما بين حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والحرية المالية وحرية العمل والعمالة الحرة والتحرر النقدي والحرية التجارية، وارتباط سلبي ضعيف مع الانفاق الحكومي، وارتباط ضعيف موجب مع العبء الضريبي، أما مؤشر الفعالية القضائية فيوجد ارتباط قوي موجب مع نزاهة الحكومة، الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدية وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع العبء الضريبي، وارتباط سلبي ضعيف مع الانفاق الحكومي؛ وعن مؤشر نزاهة الحكومة فنلاحظ وجود ارتباط قوي موجب مع الحرية المالية، حرية العمل، العمالة الحرة، التحرر النقدي، حرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع العبء الضريبي، وارتباط سلبي ضعيف مع الإنفاق الحكومي، في حين نجد أنّ مؤشر العبء الضريبي يرتبط ارتباط قوي موجب مع مؤشر الانفاق الحكومي، وارتباط موجب ضعيف مع الحرية المالية، حرية العمل والتجارة، العمالة الحرة، التحرر النقدي.

جدول 6. مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات

Variables	PR	JE	GI	TB	GS	FH	BF	LF	MF	TF
PR	1	0,897	0,917	0,123	-0,171	0,645	0,721	0,853	0,751	0,811
JE	0,897	1	0,954	0,322	-0,155	0,537	0,732	0,887	0,569	0,611
GI	0,917	0,954	1	0,259	-0,076	0,614	0,817	0,893	0,693	0,664
TB	0,123	0,322	0,259	1	0,575	0,278	0,262	0,291	0,094	0,157
GS	-0,171	-0,155	-0,076	0,575	1	0,212	0,236	0,041	-0,206	-0,060
FH	0,645	0,537	0,614	0,278	0,212	1	0,616	0,527	0,431	0,706
BF	0,721	0,732	0,817	0,262	0,236	0,616	1	0,822	0,460	0,604
LF	0,853	0,887	0,893	0,291	0,041	0,527	0,822	1	0,527	0,682
MF	0,751	0,569	0,693	0,094	-0,206	0,431	0,460	0,527	1	0,770
TF	0,811	0,611	0,664	0,157	-0,060	0,706	0,604	0,682	0,770	1

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

أما مؤشر الانفاق الحكومي فنلاحظ وجود ارتباط موجب ضعيف مع الحرية المالية، حرية العمل والعمالة الحرة، وارتباط سلبي ضعيف مع التحرر النقدي وحرية التجارة، أما مؤشر الحرية المالية فنجدها ترتبط ارتباط موجب قوي مع حرية العمل، العمالة الحرة وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع التحرر النقدي، أما عن مؤشر حرية العمل فنلاحظ ارتباط موجب قوي مع العمالة الحرة وحرية التجارة، وارتباط موجب ضعيف مع التحرر النقدي، وارتباط قوي موجب بين العمالة الحرة والتحرر النقدي وحرية التجارة، وأخيرا ارتباط قوي موجب بين التحرر والنقدي وحرية التجارة.

ولاختبار فرضيات الدراسة قمنا باختبار نتائج **Bartlett** الموضحة كما يلي:

جدول 7: نتائج اختبار Bartlett

Khi^2 (Valeur observée)	Khi^2 (Valeur critique)	DDL	P-Value	Alpha
148.556	30.612	45	<0.0001	0.95

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

- **فرضية العدم H_0**: لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.
- **الفرضية البديلة H_1**: يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات

كما نلاحظ أنّ قيمة (148.556) Khi^2 المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (30.612) ومنه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 45 ومستوى معنوية 0.05%.

2.4.القيم الذاتية ونسبة الجمود: تمثّل القيمة الذاتية وجود الأفراد أو المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة، حيث توفّر تفسيرا أو شرحا للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل تحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية، وعليه فإن هذه النسبة تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتواة في كل محور من خلال مساهمة كل محور في الجمود الكلي (أي نسبة التباين المفسر. (بقباقي، أودينة، 2007، صفحة 118)

جدول 8. يوضح القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
Valeur propr	6,059	1,718	0,777	0,608	0,396	0,219	0,143	0,056	0,021	0,004
Variabilité (%	60,589	17,185	7,766	6,077	3,962	2,186	1,426	0,559	0,212	0,038
% cumulé	60,589	77,774	85,540	91,617	95,578	97,764	99,191	99,750	99,962	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

شكل 1. التمثيل البياني للقيم الذاتية

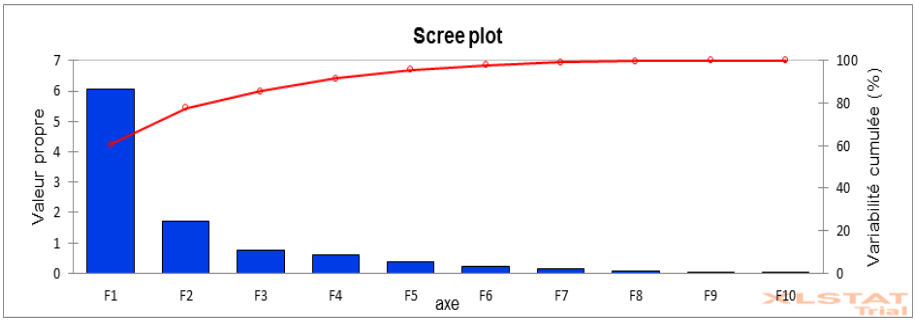

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

- المحور العاملي F_1 يمثل 60.589 % من قيمة الجمود الكلي.
- المحور العاملي F_2 يمثل 17.185% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين (F_1F_2) 77.774% من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم.

3.4. التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية: سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية المتمثلة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية والمركبات الأساسية المتمثلة في المحور الأول والثاني كما يلي:

جدول 9. يوضح ارتباط المتغيرات الأساسية بالمركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
PR	0,387	-0,156	-0,007	0,002	0,033	0,032	-0,422	-0,569	0,530	0,201
JE	0,370	-0,050	-0,395	0,100	0,252	-0,060	-0,122	-0,255	-0,451	-0,586
GI	0,389	-0,044	-0,236	0,004	-0,004	-0,369	-0,102	0,212	-0,386	0,671
TB	0,124	0,594	-0,121	0,638	0,265	0,068	0,278	-0,032	0,200	0,127
GS	-0,001	0,707	0,172	-0,176	-0,409	-0,058	-0,459	-0,102	-0,203	-0,080
FH	0,296	0,170	0,492	-0,339	0,603	-0,259	-0,017	0,250	0,126	-0,133
BF	0,342	0,164	-0,150	-0,431	-0,333	-0,143	0,666	-0,213	0,152	-0,062
LF	0,369	0,041	-0,315	-0,113	-0,137	0,480	-0,187	0,613	0,273	-0,123
MF	0,301	-0,228	0,365	0,482	-0,450	-0,390	0,005	0,212	0,107	-0,284
TF	0,339	-0,088	0,497	0,076	-0,048	0,618	0,171	-0,162	-0,400	0,158

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

شكل 2 .التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الارتباط

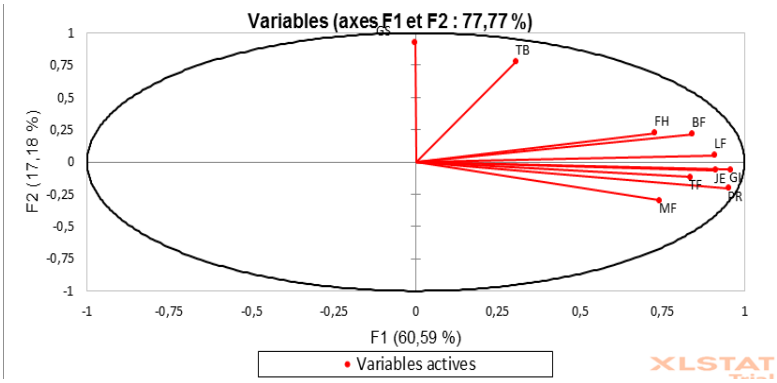

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

نلاحظ من الجدول رقم (9) والشكل رقم (2) ما يلي:

المركّبة الأساسية الأولى مرتبطة ارتباطا موجبا ضعيفا مع كل متغيرات الدراسة ما يجعل منها تتطور في نفس الاتجاه وفي الجهة الموجبة، ماعدا متغير الإنفاق الحكومي الذي يرتبط ارتباط سلبي مع المركّبة الأساسية الأولى، أما المركّبة الأساسية الثانية ترتبط ارتباطا موجبا قويا مع الإنفاق الحكومي وارتباط متوسط مع العبء الضريبي، وترتبط ارتباط موجب ضعيف مع العمالة الحرة وحرية العمل والصحة المالية، وترتبط ارتباط ضعيف سالب مع كل من حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والتحرر النقدي وحرية التجارة. أما فيما يتعلق بمساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية فنلاحظ أنّ: متغيرات حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة والصحة المالية حرية العمل والعمالة الحرة والتحرر النقدي وحرية التجارة تساهم

في تكوين المركبة الأساسية الأولى، ومتغيرات العبء الضريبي والانفاق الحكومي فيساهمان في تكوين المركبة الأساسية الثانية.

جدول 10. مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8	F9	F10
PR	**0,908**	0,042	0,000	0,000	0,000	0,000	0,025	0,018	0,006	0,000
JE	**0,831**	0,004	0,121	0,006	0,025	0,001	0,002	0,004	0,004	0,001
GI	**0,915**	0,003	0,043	0,000	0,000	0,030	0,001	0,003	0,003	0,002
TB	0,093	**0,607**	0,011	0,248	0,028	0,001	0,011	0,000	0,001	0,000
GS	0,000	**0,860**	0,023	0,019	0,066	0,001	0,030	0,001	0,001	0,000
FH	**0,530**	0,050	0,188	0,070	0,144	0,015	0,000	0,003	0,000	0,000
BF	**0,708**	0,046	0,018	0,113	0,044	0,004	0,063	0,003	0,000	0,000
LF	**0,827**	0,003	0,077	0,008	0,007	0,050	0,005	0,021	0,002	0,000
MF	**0,549**	0,089	0,104	0,141	0,080	0,033	0,000	0,003	0,000	0,000
TF	**0,698**	0,013	0,192	0,003	0,001	0,083	0,004	0,001	0,003	0,000

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019.

أما عن وضعية الأفراد (الدول) والمتغيرات (المؤشرات الفرعية) فالشكل الموالي يوضح العلاقة:

شكل 3. التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

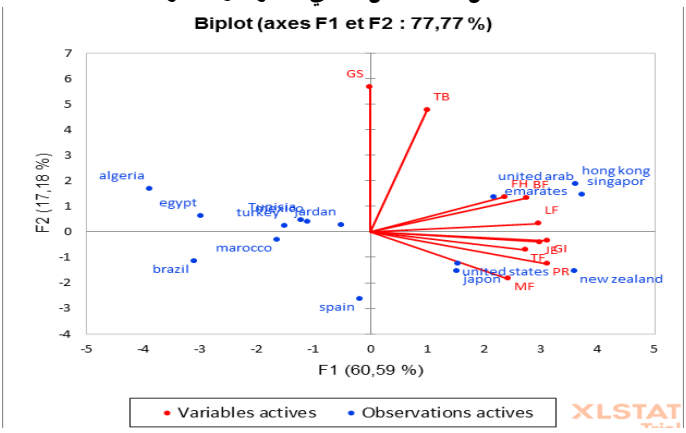

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019. نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ هناك أربع مجموعات أساسية من الأفراد (دول) تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، ويمكن توضيح هذه المجموعات فيما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون هذه المجموعة من سنغافورة، هونغ كونغ والإمارات وهي تتميز بأقوى القيم وأحسن الترتيب العالمي ضمن مؤشرات العمالة الحرة، الحرية المالية وحرية العمل وبدرجة

أقل مؤشرات حقوق الملكية، الحرية النقدية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، حرية التجارة، فعند الرجوع إلى جدول المعطيات رقم(4) نجد فعلا أنّ هذه الدول تحتل المراتب الأولى ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراته الفرعية الأخرى، غير أنها نجد أنّ مؤشر حجم السوق بعيد عن هذه المجموعة ولا يمثلها وهو ما يمثل الواقع فعلا.

المجموعة الثانية: تتكون هذه المجموعة من نيوزيلندا، المملكة المتحدة واليابان وتتميز هذه الدول بتحقيقها لقيم قوية خاصة مؤشرات على مستوى جميع المؤشرات الفرعية خاصة حقوق الملكية، الحرية النقدية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، حرية التجارة وبدرجة أقل العمالة الحرة، الحرية المالية وحرية العمل عكس المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: تتكون هذه المجموعة من إسبانيا، المغرب والبرازيل وتتميز بضعفها لجميع مؤشراتها الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية؛

المجموعة الرابعة: تتكون هذه المجموعة من الأردن، تونس، تركيا، مصر والجزائر في المرتبة الأخيرة ضمن هذه المجموعة، وتتميز هذه المجموعة بضعفها ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية باستثناء مؤشر حجم السوق فهو يتميز بتسجيله لقيم مقبولة، فعلى الجزائر أن تهتم بجميع المؤشرات التي هي سبب ضعفها من ناحية حريتها الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الأفراد (الدول)في تكوين المركبات الأساسية.

جدول 11. مساهمة الأفراد (الدول) في تكوين المركبات الأساسية

(Cosinus Carrés Des Variables)

	الجزئر	تونس	المغرب	الإمارات	سنغافورة	هونغ كونغ	البرازيل	المكسيك
F1	0.743	0.385	0.521	0.537	0.825	0.779	0.728	0.234
F2	0.139	0.056	0.018	0.210	0.127	0.210	0.100	0.032
	تركيا	نيوزيلندا	مصر	إسبانيا	اليابان	المملكة م	الأردن	/
F1	0.392	0.796	0.723	0.005	0.423	0.377	0.044	/
F2	0.010	0.145	0.032	0.892	0.432	0.248	0.013	/

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 2019

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن كل من الجزائر والمغرب والإمارات وسنغافورة وهونغ كونغ والبرازيل والمملكة المتحدة ومصر ونيوزيلندا يساهمون في تكوين المركبة الأساسية الأولى **1**

F وبارتباط قوي يقوق 5%، أما تونس فتساهم في تكوين المركبة الأولى بارتباط ضعيف 0.385، وتساهم اسبانيا في تكوين المركبة الأساسية الثانية **F2** بارتباط قوي 0.892،

5. خاتمة:

أ. النتائج: توصّلت الدراسة إلى جملة من أبرزها:

- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لاستقطاب وجذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منه بالنظر لانعدام الحرية الاقتصادية في العديد من المجالات ذات الارتباط بأداء الأعمال والأنشطة الاستثمارية، والتي ظهرت في تحليل المؤشرات الفرعية للمؤشر العام للحرية الاقتصادية؛
- عند القيام بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في مجموعة من الدول متكونة من 15 دولة، توصلنا أولا إلى وجود ارتباط مع جميع متغيرات الدراسة بينما تختلف درجة الارتباط وطبيعته من متغيّر لآخر؛
- أثبتت الدراسة أنّ جميع المؤشرات الفرعية لها علاقة بتكوين مؤشر الحرية الاقتصادية، وأنّ الدول المصنفة في المراتب الأولى تتمتع بنزاهة حكومتها وحمايتها لحقوق الملكية على اعتبار أنّها تحمي أصول المستثمرين الأجانب، وأنّ الدول التي تتمتع باستقرار عملتها تصنّف جيدا في مؤشر التحرر النقدي، إلى جانب العبء الضريبي الذي تربطه علاقة عكسية بجاذبية المناخ فالضرائب المتعددة والمرتفعة تخفض من أرباح المستثمرين وبالتالي تخفيض دوافع الاستثمار في هذه الدولة إلى غير ذلك؛
- بعد اختبار الفرضيات تمّ التوصّل إلى أنّ الجزائر تصنف فعلا ضمن المراتب الأخيرة لمؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشراتها الفرعية باستثناء مؤشر العبء الضريبي الذي تحتل فيه مرتبة مقبولة غير أنه لا يمكن لمؤشر واحد أن يساهم في الرفع من جاذبية المناخ الاستثماري وفقا لهذا المؤشر وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- أما عن المؤشرات الأكثر تأثيرا في المناخ الاستثماري فنجد وحسب الدول المصنفة في المراتب الأولى وصفيا وإحصائيا أنّ جميع المؤشرات تؤثر في جاذبية المناخ باستثناء مؤشري الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي فهما يحتلان مراتب متأخرة وفق هذا المؤشر غير أنّ هذه الدول متقدمة في تصنيفها العالمي ولم يتأثرا بضعف تصنيفهم وفق مؤشري الإنفاق

الحكومي والعبء الضريبي، كما أنّه ونظرا لارتباط مؤشري الفعالية القضائية ونزاهة الحكومة بإشكالية التحرر من الفساد فإنّهما من المؤشرات الأكثر ارتباطا وتأثيرا على المناخ الاستثماري في الجزائر.

- رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة عند درجة حرية 45 ومستوى معنوية 0.05%.

ب. التوصيات: وبناء على النتائج المتوصّل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- من الضروري العمل على تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر خاصة في مجال الحرية الاقتصادية باعتبارها من الشروط الأساسية لنجاح الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، وذلك لجعل الجزائر واجهة لجذب الاستثمارات من مختلف الدول وفي مختلف المجالات؛
- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص الداخلي والخارجي، والتقليل من هيمنة القطاع العام؛
- العمل مؤسسيا وتشريعيا على محاربة مختلف أشكال الفساد لتوفير البيئة الملائمة للمنافسة المثلى، وإعادة النظر في النظام الجبائي والعمل على الرفع من فعاليته؛
- الحدّ من الانفاق الحكومي والعمل على ترشيده خاصة في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر، حيث لا بدّ من إعادة النظر في سياسات الدعم ومختلف السياسات المؤثّرة على حجم الانفاق الحكومي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ومختلف أفراده، كما أنّ الحدّ من حجم الانفاق الحكومي سيفتح المجال أكثر من الحرية الاقتصادية والعدالة والمنافسة المثلى بين المستثمرين الأجانب والمحليين، التابعين للقطاع العام والخاص.

قائمة المراجع.

الكتب.

محند شلغوم عميروش، (2012)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (الإصدار الأولى)، لبنان.

نهال فريد، نبيلة عباس، (2006)، أساسيات الأعمال في ظلّ العولمة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، مقال في مجلة.

محمد عثمان مختار الفاتح، (2012)، الاستثمار الاحنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمي الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2012، مجلة امارباك الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 4(العدد 11).

بقباقي مسعودة، أودينة عبد الخالق، (2016) :قراءة في مؤشر القدرة التنافسية العالمي باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية (ACP) ـ دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016 ـ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، (العدد 8)، المركز الجامعي ميلة.

جواد كاظم البكري، (2014)، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية للمدة 1995-2010 (أنموذجي تونس والبحرين، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والماليهة، المجلد6 (العدد1)، جامعة بابل، العراق.

مقال منشور في ملتقى.

زبير عياش، سليم مجلخ، (2014)، دور آلية تشجيع الاستثمار بالقرض المصغر في تنمية وتطوير الصناعة المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM. الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 9و10 ديسمبر، جامعة قالمة.

مسعود كسرى، دومة علي طهراوي، (2014)، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 9 و10 ديسمبر، جامعة قالمة.

حليمي حكيمة، زغيب شهرزاد، (2017)، أهمية تحسين المناخ الاستثماري في تفعيل التنويع الاقتصادي، الملتقى الوطني: رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، جامعة قسنطينة 2، يومي 22/23 أكتوبر.

الرسائل والأطروحات الجامعية

سعدي هند، (2017)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة.

محمد داودي. (2012)، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

معط الله سهام، (2017)، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ـ دراسة قياسية ـ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

مواقع الانترنيت.

The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 1995-2018, https://www.heritage.org/index/, consulté le 21/07/2019

https://www.heritage.org/internationaleconomies/commentary/2018-index-economic-freedom consulté le 21/07/2019